ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

العدد: خاص (مخدرات) المجلد: ٢٦ كانون الاول ٢٠٢٤ مجلة النهرين للعلوم القانونية

Received:1/10/2024 Accepted: 15/11/2024 Published: 1/12/2024

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Anti-Digital Drugs mechanisms

Asst. Prof. Radhi Muhammad
Radhibalad5@gmail.com

Abstract:

Previously, drug crimes were limited to addiction and trafficking in tangible, chemical or natural criminal drugs. Now, after the technological development that has included all aspects of life, including drug crimes, a new type of addiction to newly existing drugs has been created by electronic crime elements to be a new drug, namely (digital drugs). Crime mafias have produced different tonal audio clips in frequency that are transmitted through earphones used in the ears to have a psychological effect that leads to the same results as traditional drugs. Therefore, there must be cooperation between the family, the media and the legislative authority to limit this criminal phenomenon and prevent its spread, which has become a threat to the entire international community and to fill the legislative vacuum, and the necessity of international cooperation in activating agreements that contribute to preventing such criminal phenomena.

Keywords: digital drugs, the Internet, legislation, combating

اليات مكافحة المخدرات الرقمية

ا. م.د رضي محمد علي

المستخلص:
سابقا تقتصر جرائم المخدرات على الادمان والاتجار في المواد المخدرة المجرمة الملموسة، كيميائية او طبيعية ،اما الان وبعد التطور التطور التكنلوجي الذي شمل كل النواحي الحياتية بما فيها جرائم المخدرات فاوجد نوع جديد من الادمان على مخدرات حديثة الوجود، اوجدتها عناصر الاجرام الالكتروني لتكون مخدر جديد الا وهو (المخدرات الرقمية)، اذ انتجت مافيات الجريمة مقاطع صوتية نغمية مختلفة في التردد تبعث من خلال السماعات المستخدمة في الاذنين ليكون لها تاثيرا نفسيا يؤدي الى نفس نتائج المخدرات التقليدية.
عليه فلابد من التعاون بين الاسرة والاعلام والسلطة التشريعية للحد من هذه الظاهرة الاجرامية ويمنع انتشارها الذي بات يهدد المجتمع الدولي باسره وسد الفراغ التشريعي ، وضرورة التعاون الدولي في تفعيل الاتفاقيات التي تساهم في منع مثل هذه الظوهر الاجرامية.
الكلمات المفتاحية : المخدرات الرقمية ، الانترنت ، التشريع ،مكافحة .

.

المقدمة:

اصبح العالم قرية صغيرة بعد التطور التكنلوجي الذي حصل في مجال الاتصالات والانترنت ، وساهم التقدم في تكنولوجيا الانترنت في الرفاهية في مختلف النواحي الحياتية والوصول الى المعرفة بصورة سريعة ومرنة ، وفي الجهة المقابلة للتطور والتقدم كان له ثمنا باهضا هو العالم الافتراضي الى جنب الواقع الحقيقي للانسان، مما جعل الافراد تبقى في الواقع الافتراضي للهروب من معاناة الواقع الحقيقي، فظهر العديد من الجرائم التي ترتبط بالانترنت منها، جرائم المعلوماتية، ونشر الارهاب والتطرف، والاباحية وغيرها، وكلها جرائم عابرة للحدود، وفي الاونة الاخيرة ظهرت افة خطيرة قد تؤدي الى تدمير البلدان من خلال استهداف الشباب في كل المجتمعات وبالاخص مجتمعات البلدان النامية ، الا وهي ظاهرة المخدرات الرقمية والتي يتم تداولها على شبكة الانترنت.

تعد المخدرات الرقمية من اخطر صور الأجرام الإلكتروني التي تهدد سلامة المجتمعات ومن هنا فأن ناقوس الخطر دق ابوابنا، كونه يستهدف هذه المرة المجتمعات الكترونيا وليس تقليديا، اذ إن افة التخدير الحديثة هي المخدرات الرقمية، أو الجرعة الرقمية، ومن الممكن أن يكون تأثيرها وفعاليتها أكثر انتعاشا وخطرا من تعاطي جرعة من المخدرات التقليدية كالكوكائين أو الماريجوانا وغيرها من الأنواع التقليدية .

اهمية البحث:

تتمثل اهمية البحث من خلال التعرف على أحد المشاكل والجرائم المستحدثة والتي لم يتم دراستها والبحث فيها بتعمق وبيان اثارها الاجتماعية والطبية أو القانونية وهي ظاهرة تعاطي وتداول المخدرات الرقمية، إذ أن تلك المخدرات الرقمية هي اخطر من المخدرات العادية بسبب سهولة انتشارها وتداولها، وهذا يجعل الشباب فريسة سهلة لهذه الظاهرة من ناحية الانتشار والتعاطي، والادمان عليها، وكذلك عدم تسليط الضوء على مخاطرها الصحية فيعتقد الشباب انها لاتؤثر على الصحة العامة، وان من يروج لهذه الظاهرة يعتبرها عمل غير مجرم ويعتقدها سلعة مشروعة وممكن تداولها من قبل الجميع ويكونوا فريسة سهلة لهذا الخطر.

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث لبيان التالي :

- ماهية المخدرات الرقمية وأنواعها.
- بيان مخاطر استعمال وإدمان المخدرات الرقمية.
- ماهو موقف التشريع العراقي من ظاهرة المخدرات الرقمية.
- كيفية مواجهة المخدرات الرقمية من الناحية القانونية.

اشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في أن المخدرات الرقمية تمثل نوع من الإدمان الحديث من خلال ملفات صوتية يتم تلقيها من شبكة الأنترنت، ولها تاثير كبير على الجهاز العصبي والنفسي لمن يستعملها مما يجعلها اكثر خطورة من باقي انواع المخدرات، ومع هذا لايوجد نص قانوني يجرم تداولها أو تعاطيها واستعمالها مما يظهر معه إشكاليات فعلية وقانونية كثيرة.

إذ أن عدم وجود نص قانوني يجرمها يجعل هذه المخدرات الرقمية في دائرة الإباحة وعدم تجريمها وهذا يساعد على انتشارها وتداولها دون وجود اي مسؤولية على من يروج لها او من يتعاطاها.

منهجية البحث:

لمعرفة هذا الموضوع وتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته، فسوف يعتمد البحث أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي ، منها المنهج التحليلي الاستنباطي لبيان مدى امكانية تطبيق النصوص القانونية العامة على المخدرات الرقمية، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتحليل هذه الظاهرة ، والوقوف على أبعادها وأطرافها، وبيان النصوص التي تحكمها،وهذا يؤدي إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

خطة البحث:

ارتئينا تقسيم هذا البحث إلى مبحثين وخاتمة، وذلك على نحو ما يأتي:

المبحث الأول : مفهوم المخدرات الرقمية.

المطلب الأول : تعريفها ونشأتها.

الفرع الأول:تعريف المخدرات الرقمية.

الفرع الثاني: نشأة المخدرات الرقمية.

المطلب الثاني:انواع المخدرات الرقمية واثارها.

الفرع الأول: أنواع المخدرات الرقمية.

الفرع الثاني: اثار المخدرات الرقمية.

المبحث الثاني: الاليات الدولية والوطنية في مكافحة المخدرات الرقمية

المطلب الاول: الاليات الدولية في مكافحة المخدرات الرقمية

الفرع الاول: دور الامم المتحدة ومنظمة الانتربول

الفرع الثاني :دور مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودور مجلس التعاون لدول الخليج في مكافحة ظاهرة المخدرات الرقمية

المطلب الثاني:الاليات الوطنية في مكافحة المخدرات الرقمية

الفرع الاول: دور المشرع العراقي والاماراتي في مكافحة المخدرات الرقمية.

الفرع الثاني : دور المشرع الفرنسي والبريطاني في مكافحة المخدرات الرقمية

الخاتمة.

المبحث الاول : مفهوم المخدرات الرقمية

تعد المخدرات الرقمية احد صور الأجرام الإلكتروني التي تهدد سلامة أبناؤنا ومجتمعاتنا، كونه يستهدفهم تكنولوجيا وليس تقليديا ، اذ ان المخدر الجديد هو ظاهرة المخدرات الرقمية، أي ان الجرعة الرقمية قد يكون تأثيرها وفعاليتها أكثر انتعاشا واسترخاء من تعاطي المخدرات الاخرى مثل جرعة من الكوكائين وغيرها من الأنواع المنتشرة.

نشير إلى أن تأثر الإنسان بالموجات السمعية موضوع قديم جدا قد يكون أقدم مما نتصور،وكما قيل ان"الإنسان مؤلف على دقات قلبه ولذلك نجده يتأثر بالموجات الصوتية بداخله أو في محيطه الخارجي، وهو ما تثبته ظواهر قديمة وبدائية التي كان يستمع فيها الإنسان لدقات معينة ويتفاعل معها وتخرجه من حالة إدراكية إلى أخرى مثل رقص المطر عند الإفارقة، ودقات الزار في الدول العربية وكذلك رقصة الليوا الشعبية وغيرها من المؤثرات الآخرى"[١].

نلاحظ في الاونة الاخيرة ظهرت عبر الانترنت ظاهرة خطيرة جدا ومدمرة وبالاخص لاوساط الشباب ، وهذه الظاهرة تمثل طريقة جديدة في الإدمان على المخدرات، وهي أشد تاثيرا من المخدرات التقليدية، والتي تعرف بـ(المخدرات الرقمية) و"الذي يتبادر إلى الذهن عند سماع لفظ "مخدر رقمي" التساؤل عن كيف أن يكون المحتوى الرقمي مخدراً! إذ أن المعروف لدى الجميع أن المخدرات هي مواد مادية محسوسة سواء تم استخراجها من نباتات كالحشيش والماريجوانا والأفيون أو من مواد كيميائية كما هو الحال في الكوكايين والأستروكس وغيرها من المواد المخدرة المصنعة"[٢].

ان حقيقة المخدرات الرقمية هي مجرد مقاطع صوتية تؤدي إلى ملامسة شعور تناول المواد المخدرة، ولبيان مفهوم المخدرات الرقمية لابد ان نتناول هذا المبحث في مطلبين : الاول يخص تعريفها ونشأتها، اما المطلب الثاني : انواعها واثارها

المطلب الاول: تعريف المخدرات الرقمية ونشأتها

قبل الخوض في تعريف ظاهرة المخدرات الرقمية او نشأتها لابد من بيان الآراء التي تدور حولها من انها وهم ام وجود، فهناك رأي يقول ان ظاهرة المخدرات الرقمية (وهم نفسي) ، وأن الترويج لها جاء من جهات تبحث عن جذب الجماهير، و"أيضا لا يوجد دليل علمي ولا ورقة بحثية واحدة ذات قيمة تؤكد أن المخدرات الرقمية تؤدي لأعراض الإدمان أو تسببه، ولا يوجد دليل علمي على ضررها بأي شكل من الإشكال، كذلك إن خطر المخدرات الرقمية على الشباب أنها تجعلهم يفكرون أكثر بتجربة المخدرات الحقيقية والتقليدية التي تزيد من إعجابهم بها، وسعيهم للوصول للحالات التي فشلت المخدرات الرقمية في منحهم إياها، وأخيرا تعد المخدرات الرقمية حربا إلكترونية مقننة مدمرة تسعى جهات سياسية ومخابراتية من خلالها إلى توظيف مراكز بحثية ودراسية لتسويق معلومات مضللة لتضخيم قدراتهم وتصويرهم بأنهم قادرون على التحكم في حياتنا، وهذا غير صحيح، لكن الهدف منه تخويف الشعوب وتطويعها للدول الاستعمارية"[٣].

---

[١] - د. خضر بارون، ندوة علمية بعنوان (المخدرات الرقمية وغياب التشريع والبحث العلمي) متاح على الموقع الإلكتروني https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news تاريخ الزيارة ١٣/ ٨/٢٠٢٣

[٢]-د.عمار تركي عطية: المخدرات الرقمية بين التجريم والإباحة في التشريع العراقي، بحث منشور في مجلة كلية القانون،جامعة ذي قار، العدد/٢٦، المجلد / ١٦، عام ٢٠٢٣م، ص٣٨٠.

[٣] أصحاب هذا الرأي والذين يتمثلون بمجموعة من الأخصائيين والباحثين وهم (د. أسامة إبراهيم: مدير مستشفى الأمل في جدة- السعودية، د. جوزيف خوري: الطبيب النفسي واستشاري الإدمان في لبنان، علياء حسين- باحثة إماراتية في مجال المخدرات، د. عبد الإله مشرف: مستشار الأمانة العامة لمكافحة المخدرات- صحيفة الرياض، د. سمير الخطيب: مدير إدارة

أما الرأي الاخر يقول أن المخدرات الرقمية موجودة، "ولها تأثير يعادل تأثير المخدرات التقليدية على عمل الدماغ والتفاعلات الكيميائية والعصبية والحالة النفسية للمتعاطي"[1].

الفرع الاول: تعريف المخدرات الرقمية

مصطلح المخدرات الرقمية حديث ترتبط حداثته بالشبكة العنكبوتية (الانترنت) لهذا لم نجد تعريف محدد لهذا المصطلح ولم نجد ثمة تعريف قانوني أو قضائي حول هذه الظاهرة وانما هناك تعاريف فقهية متقاربة مع بعضها، منهم قال بانها "عبارة عن ملفات صوتية تحتوي على نغمات أحادية أو ثنائية يستمع إليها المستخدم تجعل الدماغ يصل إلى حالة من الخدر تشابه تأثير المخدرات الحقيقية، وقد صممت هذه الملفات الصوتية أو المخدرات الرقمية لمحاكاة الهلاوس وحالات الانتشاء المصاحب لتعاطي المواد المخدرة عن طريق التأثير على العقل بشكل اللاوعي، هذا التأثير الذي يحدث عن طريق موجات صوتية غير سمعية للأذن تسمى (الضوضاء البيضاء) مغطاة ببعض الإيقاعات البسيطة لتغطية إزعاج تلك الموجات"[2]، وعرفت ايضا بانها " عبارة عن مجموعة من الموجات الصوتية مع العروض المرئية أحيانا واحيانا أشكالا متداخلة تتحرك مع الموسيقى، لا تكون منسقة سوى الأصوات المختلفة، كي ينسقها الدماغ وعندما تكون كبيرة لا يستطيع ترتيبها، ويكون الدماغ غير مستقر، ويصاب باللاوعي يؤثر على الدماغ والتركيز، ويتم التخدير فيها لأنها اقوى من المخدرات العادية إذ تؤدي إلى الانهيار العصبي فضلا عن ذلك تؤثر على الذاكرة قصيرة المدى وطويلة المدى"[3]، وعرفها اخرون بان " المخدرات الرقمية هي عبارة عن نغمات تنساب إلى الأذن غالبا ما تكون بصيغة (MP3) تم صناعتها بطريقة معينة لتصل إلى المراكز العصبية في المخ بحيث تحدث ذبذباتها تأثيرات معينة تجعل الشخص يشعر بمحاكة شعور تعاطي المخدرات أو الشعور بمشاعر أخرى من البهجة والسرور أو الأثارة أو الحماسة"[4]، كما تعرف بأنها "عبارة عن خلطات من أصوات أو دقات، أو نغمات موسيقية ترسل بذبذبات مختلفة ومتفاوتة في القوة، وذلك بهدف التأثير على موجات الدماغ، لتحاكي حالات مزاجية أو نفسية مختلفة"[5].

وفي نفس الصدد عرفت بأنها "ملفات صوتية، وأحيانا تترافق مع مواد بصرية وأشكال وألوان تتحرك وتتغير وفق معدل مدروس، تمت هندستها لتخدع الدماغ"[6]، عن طريق بث أمواج صوتية

التخطيط والتطوير والتدريب في أمانة اللجنة العليا الوطنية لمكافحة المخدرات والمستشار والمدرب الدولي في المملكة العربية السعودية)، نقلا عن د. حسين محمد بيومي الشيخ، المخدرات الرقمية الإلكترونية "دراسة فقهية مقارنة"، ط١، مكتبة لوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠٢١، ص١٣-١٤

[1]-د. أحمد عبد الرحمن، ابو سريع، بحث حول (استخدام الأنترنيت في تعاطي المخدرات الرقمية)، الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق، وزارة الداخلية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٠، ص٧، متاح على الموقع الإلكتروني -http://www.child trafficking.org/sites/default/files/14.pdf تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٦/١٤.

[2]- د. أحمد عبد الرحمن، أبو سريع، مصدر سابق، ص٥.

[3] - د. كريم عواد برسيم، المخدرات الرقمية وأثارها المستقبلية على سلوك الشباب العربي " العراق نموذجاً"، مجلة إمسيا- جمعية إمسيا التربوية، عدد(١٣، ١٤) ٢٠١٨ مصر، ص١٥٥.

[4] - ليلي ميسوم، المخدرات الرقمية "ظهور إدمان جديد عبر شبكة الإنترنت" ، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية ، عدد(٢١)، الجزائر ٢٠١٦، ص١٦٥

[5] - د. خالد محمد شعبان، ظاهرة إدمان المخدرات الصوتية الرقمية، مجلة كلية الشريعة والقانون ، عدد(٢) مجلد (٢١)، مصر ٢٠١٩، ص١٣٧٧.

[6]-أن بعض علماء الأعصاب قد توصلوا إلى أن بعض الموجات أو الذبذبات الصوتية يمكن ان تكون لها علاقة بالموجات الدماغية لدى الأنسان وبعض حالاته، وأرجع جانب أخر التأثير الذي تخلقه المخدرات الرقمية إلى عملية التنويم المغناطيسي، حيث ان التعرض إلى موجتين بصوتين مختلفين في الدرجة من خلال سماعات الأذن الخاصة المجسمة وهي في الواقع خبطات ودقات موسيقية أو أنغام معدة على خلطة صوتية تحفز= =وتجهز قبل الإرسال ويتفاعل الجهاز العصبي مع الأصوات كما لو أنها أتية من نفس الموجة ويتحتم على الدماغ ان يعمل على إزالة الفروق في درجة الموجات الصوتية التي يستقبلها أو هو يعمل على تجاهل الاختلاف في درجة الصوت ليحولها إلى ذبذبات وموجات صوتية قريبة من موجات الدماغ الاعتيادية (الموجات التي اعتاد الدماغ العمل بها)، وهذا ما يعطي الفرصة للموجات الدماغية بأن تتوسع أو تزداد(تتضخم) وتحدث مفعول خاص لدى الفرد المتلقي، ينظر: د. سرحان حسن المعيني، المخدرات الرقمية وآثارها (دراسة استطلاعية على طلاب الجامعات

مختلفة التردد بشكل بسيط لكل أذن، ولأن "هذه الأمواج الصوتية غير مألوفة يعمل الدماغ على توحيد الترددات من الأذنين للوصول إلى مستوى واحد بالتالي يصبح كهربائيا غير مستقر، وحسب نوع الاختلاف في كهربائية الدماغ يتم الوصول لإحساس معين يحاكي إحساس أحد أنواع المخدرات أو المشاعر التي تود الوصول إليها كالنشوة"[1].

من خلال النظر إلى التعريفات السابق ذكرها يمكن ان نعرف المخدرات الرقمية بأنها: (ترددات صوتية أو صوتية ومرئية- يتم هندستها بطريقة إلكترونية محددة وبذبذبات متغيرة لتخدع الدماغ عن طريق بث موجات مختلفة التردد لكل أذن، مما يؤدي الى ألتاثير على المراكز العصبية في المخ الأمر الذي ينتج عنه إحساس معين وشعور يشبه شعور واحساس تعاطي المخدرات التقليدية فيسبب الادمان والاضرار للجهاز السمعي والعصبي والبصري)، "فهذا النوع من المخدر الرقمي – الصوت- يعمل على أثارة المخ والمراكز العصبية بطريقة معينة لينتج بعض المواد مثل الاستيلكولين، والدوبامين والنورأدرينالين والسيروتونين وغيرها من المواد التي تحاكي في تأثيرها تأثير تعاطي المواد المخدرة التقليدية، أو تشعر الشخص ببعض المشاعر كالفرح والبهجة والسرور والحماسة والأثارة وغيرها من المشاعر التي قد يتم أثارتها بسب السماع لتلك المخدرات الرقمية"[2].

الفرع الثاني: نشاة المخدرات الرقمية

"تم اكتشاف هذا النوع من المخدرات لأول مرة سنة ١٨٣٩ من قبل العالم الفيزيائي الألماني (هنريش دوف)، وذلك باستخدام تقنية قديمة تسمى (تقنية النقر بالأذنين)، أيضا كان بهدف العلاج لبعض الحالات، ويتم ذلك من خلال تحفيز الغدة النخامية في الجسم عن طريق الاستعمال إلى هذه الموسيقى من أجل زيادة إنتاج هرمون السعادة"[3]، "بحيث يؤدي سماع تلك الأصوات إلى إفراز مواد منشطة كالدوبامين وبيتا أندروفين واللذان يعطيان للمتلقي مفعول قد يساهم في علاج بعض الأمراض النفسية والعصبية، إذ يساعد سماع تلك الأصوات على الشعور بالاسترخاء والهدوء"[4]،والنجاح الذي تحقق بتجربة النقر على الأذنين في علاج المرضى النفسيين والأمراض العصبية، "استخدمت مستشفيات الصحة النفسية هذه الطريقة لمعالجة المرضى النفسيين الذين يعانون من النقص والخلل في المادة المنشطة للمزاج، إذا كان يؤدي استعمال تلك الطريقة إلى تنشيط الخلايا العصبية التي تؤدي لزيادة إفراز المواد المنشطة للمزاج تحت الإشراف الطبي، وبحيث لا يتم استخدام تلك الطريقة لعدة ثوان ، ولا تستخدم أكثر من مرتين يوميا نظراً لما قد يترتب على زيادة استخدامها من أضرار على المريض"[5].

والمدارس) بحث منشور على الموقع الإلكتروني أدناه تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٦/٢٢ https://platform.almanhal.com/Files/2/36474

[1] د. محمد مرسي، أدمان المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي، ندوة علمية ينظمها مركز الدراسات والبحوث وإدارة المؤتمرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، خلال فترة من ٧ إلى ٩ جماد الأول ٢٠١٦.

[2] - د.عمار تركي عطية: المخدرات الرقمية بين التجريم والإباحة في التشريع العراقي،مصدر سابق،ص٣٨٢.

[3] - د. فخري محمود خليل، جرائم البلطجة الإلكترونية تتحدى التشريعات والقضاء وتدعم المجرم والجريمة المستحدثة دراسة مقارنة، ج١، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠١٩، ص٢٥٣.

[4] - فهيمة كريم المشهداني، المخدرات الرقمية بين الثابت والمستحدث، مجلة الرواق- المركز الجامعي أحمد زبانة، عدد(٥) ، ٢٠١٧، ص١٥٥

[5] - د. محمد سيد شحاتة، المخدرات الرقمية بين الحقيقة العلمية والشريعة الإسلامية والهالة الإعلامية، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مجلد (٨) عدد(٨٣)، مصر ٢٠١٩، ص١١

ادى ظهور شبكة الانترنت وانتشار هذه الطريقة في علاج بعض الامراض العصبية الى توجه أنظار العصابات ومافيا الجريمة الإلكترونية ليضعوا تصميم مماثل للمقاطع الموسيقية التي تم استخدامها في المستشفيات لعلاج المرضى النفسيين، تنساب متناغمة إلى الأذنيين لتعطي الشعور بالبهجة والسرور والنشاط ولها تأثير مشابه للمخدرات التقليدية، "وتم تسويق تلك المقاطع –المخدرات الرقمية- والمتاجرة فيها عن طريق شبكة الإنترنت ووضعوا لكل مقطع اسماً تجارياً يغرى الشباب القصر ومتعاطي المخدرات التقليدية وبما يساعد على زيادة الإقبال عليها"[١].وكان ظهور المخدرات الرقمية في البداية كمخدر يشابه المخدرات التقليدية في مدينة في مدينة "أوكلاهوما" في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ذكر ان عدداً من الطلبة ظهرت عليهم أعراض النشوة والتعاطي،علما انهم لم يتعاطوا المخدرات، وإنما تاثروا بسماع نوع معين من الموجات الصوتية، ثم انتشرت هذه الظاهرة الخطرة بعد ذلك عن طريق المواقع الإلكترونية والتي تروج الى المخدرات وتعمل مع مختصين على ايجاد أنواع كثيرة منها، ومع وجود شبكة الانترنت انتشرت هذه الظاهرة كالنار في الهشيم ، "حيث وصلت إلى منطقة الشرق الأوسط عام ٢٠١٢ في السعودية والأردن ولبنان وغيرها من الدول، وفي العراق لم تهتم الحكومة المركزية بمشكلة المخدرات الرقمية إلا أن ذلك كان اهتمام الحكومات المحلية ففي محافظة ذي قار أكدت لجنة المرأة والطفل على أن المحافظة لم تسجل أي حالة لهذه المخدرات ودعت الهيئة العامة للاتصالات إلى حجب المواقع الإلكترونية التي تروج هذه المخدرات، وكل ذلك ينذر بكارثة يجب العمل على منعها بكافة السبل والوسائل الاجتماعية والثقافية والقانونية"[٢]

المطلب الثاني : انواع المخدرات الرقمية واثارها

لابد من الإشارة إلى ان للمخدرات الرقمية انواع مختلفة كـما في المخدرات التقليدية مثل (الحشيش القنب، الأفيون، المورفين، الهيروين، الامفيتامينات، الكوكايين، القات، الكحوليات) كذلك الحال بالنسبة "للمخدرات الرقمية فقد ظهرت في الآونة الأخيرة أنواع متعددة لها تماثل المخدرات التقليدية وتحمل أسماءها بحسب مفعولها كـ(الماريجوانا، الكوكايين، الميثانفتيان المعروف بـ "كرستال ميثا"، الأسطورة البلورية وغيرها) وكل نوع من أنواع هذه المخدرات لها ترددات معينة وتأثير معين"[٣]، ولاجل بيان ذلك سنتناول هذا المطلب في فرعين: الاول نبين فيه انواع المخدرات الرقمية، وفي الفرع الثاني نبين اثارها.

الفرع الأول : أنواع المخدرات الرقمية

للمخدرات الرقمية ثلاثة انواع يمكن تمييزها من قوة الترددات الصوتية (مقدار الهرتز) اي الجرعة التي يتم تعاطيها وهي (بسيط –متوسط- شديد) ، كما "أن مدة المقطع الصوتي تختلف بين الأنواع الثلاثة حيث تكون أطول في النوع الشديد ، مما يؤدي إلى حدوث تأثير كبير لجميع خلايا الجسم والعقل ويؤثر بشكل كبير على الجهاز العصبي مما يؤدي إلى شعور الشخص بنوع الهلوسة أو التشنجات"[٤]. وكل نوع من المخدرات الرقمية يختلف من حيث تأثيره النفسي والعصبي ، "إذ هناك أنواع من المخدرات الرقمية تمنح أحساس تعاطي المواد المخدرة التقليدية وتحمل أسمائها كل

[١] - د. خالد محمد شعبان، ظاهرة إدمان المخدرات الصوتية الرقمية، مصدرسابق، ص١٣٨٤.
[٢] - د. زينب عبد الكاظم حسن، المخدرات الرقمية، ورقة مقدمة إلى ندوة المخدرات الرقمية بجامعة نايف، المملكة العربية السعودية ٢٠١٦، ص٣
[٣] - محمد فتحي محمد، إدمان المخدرات والمسكرات بين الواقع والخيال من منظور التحليل النفسي اللاكاني، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١١، ص٦٠-٦١، أيضا ينظر: د. حسين محمد بيومي الشيخ، مصدر سابق، ص٢٦.
[٤] - محمد عبد الخالق الراجح، المخدرات الرقمية نحو سياسة تجريميه في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق ، جامعة جرش، الأردن ٢٠١٩، ص٢١

بحسب مفعولها كالماريوانا والكوكايين وميثا نفتيامين المعروف ب (كرستال ميثا) وكل نوع من من أنواع هذه المخدرات لها ترددات معينة كما هناك أنواع لها مسميات أخرى وتمنح شعور مختلف مثل (أبواب الجحيم) و (المتعة في السماء) وغيرها"[1] .

ويوضح الجدول التالي بعض "أنواع المخدرات الرقمية طبقاً لمقدار التردد:

	نطاق الترددات	الحالة العقلية المستخدم لها هذا التردد
١- " دلتا "	٠,٥-٤ ميجا هرتز	- يستخدم لجعل العقل يدخل في نوبة نوم عميق -نقص الشعور الجسدي
٢- " ثيتا "	٤-٧ ميجا هرتز	-يستخدم ليتكيف العقل مع التأمل والأحلام
٣- " ألفا "	٧-١٣ ميجا هرتز	-يستخدم لإشعار العقل بالاسترخاء -الشعور بالنعاس قبل النوم وبعد الإفاقة من النوم
٤- " بيتا "	١٣-٣٩ ميجا هرتز	-يستخدم لإثارة العقل والشعور بقلق التفكير
٥- " جاما "	أعلى من ٤٠ ميجا هرتز	-يستخدم للإثارة العالية - لإثارة انتباه العقل -وحل المشكلات والخوف

وهكذا يختلف نوع المخدر الرقمي تبعاً لاختلاف الترددات المطبقة وزمن التطبيق وحجمه"[2].

ونلاحظ ان القائمين على تلك المواقع يسعون الى ارضاء الزبون وفي حالة عدم إعجابه بما هو معروض من ملفات صوتية ومرئية في مكتبة المخدرات،"فإنهم يستطيعون تصنيع أي شعور يريده ذلك الزبون ، وما عليه سوى التواصل معهم ، وتقديم لهم وصفة بالشعور الذي يرغب في الحصول عليه ، فيقومون بتصنيع المخدر الصوتي الذي يمنح ذلك الشعور مقابل ثمن يتم الاتفاق عليه مقدماً [3]".

يتطلب استعمال المخدرات الرقمية وتعاطيها توافر اشياء معينة كي تحقق هدفها وتستعمل بطريقة محددة ، لذا "فأن المواقع الإلكترونية التي تبيع تلك المخدرات الرقمية تبيع كتيبات تشتمل

[1] - ليلي ميسوم، المخدرات الرقمية ، مرجع سابق، ص١٦٦

[2] - د. وجدان التجاني الصديق، التحديات التي تواجه الأسرة في الوقاية من المخدرات الرقمية، ورقة علمية كقدمة في ندوة المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي، جامعة نايف في الفترة من ١٦-٢٠١٦/٢/١٨، المملكة العربية السعودية، ص٢

[3] - د. غازي حنون خلف، المخدرات الرقمية، مجلة رسالة الحقوق- جامعة البصرة، السنة العاشرة عدد(٣)،العراق ٢٠١٨م،ص٢٦

على التعليمات التي يجب على المستخدم اتباعها والتوضيحات والمعلومات عن كل مخدر رقمي وطريقة تعاطيه، إذ أن جرعة زائدة قد تؤدي إلى تدمير دماغ المستمع ووفاته"[1] ، وإلى جانب التعليمات التي يجب على المتعاطي اتباعها فإنه "يلزم توافر سماعة للأذنين ذات جوده عالية –ستريو- والاستلقاء في ضوء خافت وتغميض العينين، ثم تشغيل المخدر الصوتي والتركيز عليه، وتتراوح مدته من ١٥-٣٠ دقيقة وقد تكون مدته أكبر من ذلك حسب قوة المخدر الصوتي وتأثيره والذي يترتب عليه أحساس المتعاطي بتناول المخدرات التقليدية أو الشعور بإحساس معين وفق نوع المخدر الرقمي"[2].

الفرع الثاني : اثار المخدرات الرقمية

الإدمان على ظاهرة المخدرات الرقمية يؤثر في الدماغ بشكل مشابه للمخدرات التقليدية، وان هذا الإدمان فيه الكثير من الاثار اولها على الفرد نفسه فتكون سببا في التشنجات العضلية والعصبية والارتعاش وبالخصوص عند الاستماع الي المخدر الرقمي، ثم يمتد هذا الخطربعد ذالك الى عائلته ، ثم على المجتمع، من جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، أو الاجتماعية، وهذه التفاصيل تم الوصول إليها من خلال التجارب المكثفة والدراسات العلمية على هذه الظاهرة ، وسنبين هذه الآثار في النقاط الآتية:-

اولا:-أثر المخدرات الرقمية على صحة الفرد: "كذلك فإن المخدرات الرقمية تؤدي إلى الضرر بشكل كبير بالجهاز السمعي الذي قد يصل بالمتعاطي لتلك المخدرات إلى الإصابة بالصمم (فقدان حاسة السمع بشكل كامل)، كما أن المخدرات الرقمية تؤثر على تركيز الشخص وتؤدي إلى تقليل معدل الذاكرة وتسبب النسيان والصعوبة في استرجاع المعلومات نتيجة التأثير السيء على كهرباء المخ"[3]، ولها اثار كبيرة على الجهاز العصبي، لذا عدها البعض بأنها أخطر من المخدرات التقليدية بسبب هذا الاثر، بحيث يصل الشخص الى حالة اللاوعي وفقدان التوازن والادراك واصابته بالاكتئاب والعزلة، "وتكرار استخدامها يؤدي إلى نوبات التشنج، فأثارها الصحية أكثر ضررا من المخدرات التقليدية فقد تؤدي إلى تدمير الدماغ وحدوث الوفاة"[4].

ثانيا:-أثر ظاهرة المخدرات الرقمية على المجتمع: وقد يرتكب المتعاطي الجرائم من اجل الحصول على المال الذي يشتري فيه المخدرات الرقمية ، فيقوم بالسرقة او الاختلاس او النصب والاحتيال

[1] - فهيمة كريم المشهداني، المخدرات الرقمية بين الثابت والمستحدث، مرجع سابق، ص١٥٩
[2] - ليلي ميسوم، المخدرات الرقمية ، مرجع سابق، ص١٦٧
[3] - د. خالد محمد شعبان، ظاهرة إدمان المخدرات الصوتية الرقمية، مرجع سابق، ص١٣٩٨
[4] - د. بلقيس عبد الرحمن، المخدرات الرقمية "حقيقتها وآثارها" ، مجلة العدل –المكتب الفني بوزارة العدل، عدد (٤٨) السنة (١٩)، المملكة العربية السعودية ٢٠١٧ ، ص٨٠ الرحمن،

واي من الجرائم الاخرى من اجل الحصول على هذه المخدرات، فيصبح عالة على المجتمع ويمثل خطرا كبيرا على الامن الوطني والدولي.

ثالثا:-أثر ظاهرة المخدرات الرقمية على الاقتصاد: اثر المخدرات الرقمية على الاقتصاد الوطني يتمثل بالخسائر التي تصيب المجتمع ككل والمبالغ التي تنفق في تصنيع أو ترويج المخدرات الرقمية، وكذلك "الخسائر المادية الآخرى التي تلحق بالدخل القومي والفردي الناشئة عن إنفاق الأموال الطائلة على شراء المخدرات الرقمية، والأموال التي تنفقها الدولة لمكافحة تهريبها وترويجها وتعاطيها، وأيضا تكاليف المصحات التي تنشئها لمعالجة المتعاطين والمدمنين، كما نجد إن تعاطي المخدرات الرقمية يلحق أضرارا بالغة باقتصاديات العديد من الدول مثل تخفيض الإنتاج وهدر أوقات العمل، وخسارة في القوى العاملة بسبب الإدمان"[1].

المبحث الثاني : الاليات الدولية والوطنية في مكافحة المخدرات الرقمية

التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات وتقنية الاتصالات، الأمر الذي جعل ظاهرة المخدرات الرقمية جريمة عابرة للحدود، فامسى العالم أمام آفة هذه الظاهرة ، والتي نتائجها مشابهة للمخدرات التقليدية وقد تكون أخطر منها وخصوصا سرعة انتشارها وعدم السيطرة عليها، فلا تستطيع أي دولة ان تدعي أنها بمعزل عن الخطر والضرر الذي تورثه ظاهرة المخدرات الرقمية، لان وجود خطر ظاهرة المخدرات الرقمية مع وجود التكنولوجيا الحديثة في اي زمان ومكان، ولا يمكن مواجهة هذ الافة التي تهدد المجتمع الدولي بأسره إلا بتظافر كل الجهود المخلصة، وخاصة إن بعض الدول الفقيرة لا تستطيع بمفردها مواجهة هذه الظاهرة دون مساعدتها والتعاون معها من قبل الدول والمنظمات وخاصة تلك التي تمتلك القوة والمال.

بعد ماتبين ان ظاهرة المخدرات الرقمية حقيقة موجودة، وبينا اهم التفاصيل التي تتعلق بها التي تعد احدى صور الجرائم الإلكترونية الحديثة، في الوقت الذي نرى فيه المختصون في المجال التكنولوجي والإعلامي والاتصال يعملون لتكون حياتنا أسهل ومعاملاتنا أسرع عن طريق دمجنا بالعالم الافتراضي، نجد العديد من المجرمين يعكفون على استغلال هذه التقنية لإظهار صور متنوعة من الجرائم ولعل أبرزها هذه المخدرات الرقمية، والتي تساوي في اثارها المخدرات التقليدية ، ولكنها ترتكب بطريقة تختلف عنها.

لابد من الاشارة الى أن كل ظاهرة إجرامية حديثة يجب تجريمها في البدء من خلال التشريعات على اعتبار التجريم هو اهم الوسائل والأدوات لمكافحة أي ظاهرة جرمية مستحدثة، وخصوصا فيما يتعلق بموضوع بحثنا (اليات مكافحة المخدرات الرقمية)،تنقسم هذه الاليات الى قسمين الاول :الاليات الدولية في مكافحة المخدرات الرقمية نتناولها في المطلب الاول ، والقسم الثاني هو :الاليات الوطنية في مكافحة المخدرات الرقمية نبينها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المطلب الاول : الاليات الدولية في مكافحة المخدرات الرقمية

سنبين في هذا المطلب الدور الدولي في مكافحة ظاهرة المخدرات الرقمية، من خلال تقسيم هذا المطلب على فرعين، نبحث في الفرع الأول منه دور منظمة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في مكافحة ظاهرة المخدرات الرقمية، أما الفرع الثاني سنبين فيه دور المكتب الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودور مجلس التعاون لدول الخليج في مكافحة ظاهرة المخدرات الرقمية وكما ياتي:-

[1] - محمود الشديفات، المخدرات (الخدر وفساد العقل) دراسة في ظاهرة انتشار المخدرات في الوطن العربي وسبل الوقاية، دار الآفاق، عمان، ١٩٩٦، ص٥٢.

الفرع الاول: دور الامم المتحدة ومنظمة الانتربول

اولا :دور الامم المتحدة

ان الجهد الدولي يتبين من خلال اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاثة في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية التي هي: (الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، المعدلة ببروتوكول في عام ١٩٧٢- اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨).

تعد الاتفاقيات الدولية المرتكز التي تقوم على محوره كل أنظمة (الرقابة والمكافحة والتعاون الدولي ... وغيرها من هذه المسميات) بين البلدان من أجل تحقيق أهدافها، وخصوصا في مجال مكافحة المخدرات، ومن خلال استقرائنا لنصوص هذه الاتفاقيات لم نجد نص صريح ينص على ظاهرة المخدرات الرقمية بشكل صريح، مع ذلك يمكن الاستفادة منها بشكل ضيق جدا، على الرغم من أن هذه الاتفاقيات قديمة ولا تتلائم مع حداثة العصر وتطوراته في مجال التكنولوجيا والاتصالات، "إذ جاء في نصوص هذه الاتفاقيات إشارة على (عملية تصنيع المادة المخدرة) ،بما أن المخدرات الرقمية هي ظاهرة يتم تصنيعها من قبل البشر كان بالإمكان أدراجها ضمن المخدرات وبالتالي يمكن مكافحتها على ضوء هذه الاتفاقية، إلا أننا سنكون أمام حاجز آخر يمنعنا من تطبيق هذه الاتفاقية والذي يتمثل بأن هذه المواد المخدرة التي تم ذكرها في الاتفاقيات الدولية جاءت على سبيل الحصر ولم تتضمن المخدرات الرقمية"[١].

نلاحظ الاتفاقيات التي عقدتها الأمم المتحدة لم تشير بنص صريح يعالج ظاهرة المخدرات الرقمية، لكن دور الأمم المتحدة لم يقف عند الاتفاقيات الدولية بشأن مكافحة المخدرات بشكل عام، بل قامت بجهود أخرى من خلال المنظمات الدولية اذ يمكن للدول ومنظمات المجتمع الدولي أن تعتبرها حجر أساس في مكافحة هذه الظاهرة ، "كالقرار الذي صدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ٢٠٠٠ قرارها المرقم (١٣٢/٤٥)، والذي جاء فيه أن استخدام (الإنترنت) يتيح فرصا جديدة، ويفرض تحديات جديدة بالنسبة للتعاون الدولي في مكافحة المخدرات وإنتاجها والإتجار بها على وجه غير مشروع، وكذلك تبادل المعلومات بما فيها تبادل الخبرات الوطنية، للكف عن تشجيع إساءة استعمال المخدرات والإتجار غير المشروع بها بواسطة استخدام الأنترنت"[٢].

وعلى خطى قرارات منظمة الأمم المتحدة نجد "لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية"[٣] ، اذ "أشارت في تقريرها لسنتي (١٩٩٠/٢٠٠٠) إلى أن شبكة (الأنترنت) أصبحت مستخدمة أكثر من الوسائط الأخرى في زيادة إنتاج المخدرات (المصنعة) واتساع رقعتها، وإن الجماعات الإجرامية المنظمة تستخدم العولمة والاتصالات الفورية والتحويلات المالية الإلكترونية في تحسين كفاءة أنشطة الإتجار بالمخدرات"[٤].

أصبحت مشكلة مكافحة المخدرات بصورة عامة والمخدرات الرقمية بصورة خاصة تستدعي تضافر الجهود من جميع الهيئات والمؤسسات الدولية ومن قبل جميع الأفراد في المجتمع، نظراً لخطورتها وتعاطيها، وسهولة الحصول عليه وصعوبة مواجهة أنتشارها من خلال الاتفاقيات التي سوف تبرم مستقبلا بهذا الخصوص.

---

[١] - فعلى سبيل المثال الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، بصيغتها المعدلة ببروتوكول في سنة ١٩٧٢، تضمنت أربعة جداول لتصنيف المخدرات، هذا ما تضمنته المادة (٢) من هذه الاتفاقية المار ذكرها.

[٢] -عمر محمد بن يونس، المخدرات والمؤثرات العقلية عبر الإنترنت، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠٠٤، ص١٩.

[٣] -تعتبر هذه اللجنة من لجان التي تعتمد عليها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التابع للأمم المتحدة في مسألة أعداد تقاريرها السنوي لمراقبة المخدرات، للمزيد من المعلومات ينظر: لجنة المخدرات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، (تقرير عن أعمال الدورة الخامسة والأربعين)، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢، ص٤٠.

[٤] -إياد إبراهيم حسن، المواجهة الجنائية للمخدرات الرقمية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق- جامعة تكريت، العراق، ٢٠٢٢، ص٥٧.

ثانيا : دور "المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)"[١].

تقدم هذه المنظمة الدعم العملياتي والتحليل والتدريب ، لمساعدة الشرطة الوطنية في مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات على نطاق واسع، وبما أن بعض المخدرات التي يتم الإتجار بها وطرق تهريبها تتغير باستمرار، من الضروري ان تتعاون جميع البلدان في توحيد الجهود وتنسيقها في مكافحة هذه الظاهرة.

ونلاحظ ان الانتربول يدعم عمليات مكافحة المخدرات من خلال التنسيق الذي يقوم به لمنع تهريب المخدرات في مختلف مناطق العالم، "وبدعم العمليات التي تجريها الأجهزة الوطنية أو الدولية في هذا المجال، وتهدف هذه العمليات إلى تعطيل حركة نقل منتجات محددة على طول الطرق التي تمر بالمناطق المستهدفة أو منع تدفق المخدرات غير المشروعة على الصعيد الدولي[٢].

ويتميزدور منظمة الانتربول بتلقى التقارير من اعضاء المجتمع الدولي لاجل تحديد المواقع الالكترونية التي تنشئ المخدرات الرقمية ومعرفة تحركاتها ومروجيها، لاجل تحليل بيانات المخدرات وتحديد موقعها في الدول الاعضاء وتحديد مواقع استهلاكها ، من خلال دورها في المجتمع الدولي، بحيث يمكن للدول رصد ومراقبة مروجي ظاهرة المخدرات الرقمية.

قد يتبادر الى الذهن سؤال كيف يمكن للانتربول ان تقوم بمكافحة المخدرات الرقمية وبدون وجود اتفاقية دولية تجرم هذه الظاهرة، نؤكد ان لها الحق في ذلك استنادا الى اتفاقية الامم المتحدة للمخدرات لسنة١٩٦١م ، كونها تتقبل اضافة مواد جديدة الى قوائمها المجرمة لانواع المخدرات وبموافقة منظمة الصحة العالمية ، ولأن "دور الاتفاقيات هي القيام بعمل عالمي ومنسق لضمان فاعلية التدابير المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات، وهو عمل عالمي يقضي تعاونا دوليا تحدوه مبادئ واحدة يستهدف أغراضا مشتركة، ووجوب أن يكون للأمم المتحدة اختصاصها في مراقبة المخدرات وأن تكون جميع الأجهزة المعنية في اطار هذه المنظمة"[٣].

وعليه نرى من واجبات المجتمع الدولي ان يعمل على ابرام اتفاقيات دولية تعالج ظاهرة المخدرات الرقمية والمستحدثات من الظواهر الجرمية وتكافحها وتحد من انتشارها من خلال البنود التي تتضمنها هذه الاتفاقيات ، وايضا تساعد على سد النقص التشريعي الحاصل في اغلب الاتفاقيات ، وليس من المقبول ان لايواكب المجتمع الدولي التطور التكنلوجي وبالاخص التطور الالكتروني (الانترنت)، لذا من الواجب ان يتعاون المجتمع الدولي دولا ومنظمات دولية من اجل التنسيق فيما بينهم لغرض تعديل الاتفاقيات الخاصة بمكافحة المخدرات او ابرام اتفاقية جديدة تتضمن الوسائل المتكاملة في مكافحة المخدرات الرقمية والحد من انتشارها وبالاخص في المجالات الالكترونية والسيطرة عليها والتحكم بها وحسب ماتقتضيه الحالة.

---

[١] -الإنتربول وبالإنجليزية (INTERPOL) هي اختصار لكلمة الشرطة الدولية ،بالإنجليزية(POLICE INTERNATIONAL) والاسم الكامل لها هو منظمة الشرطة الجنائية الدولية وباللغة الإنجليزية International criminal police organization))، وهي أكبر منظمة شرطة دولية أنشأت في عام١٩٢٣، مكونة من قوات الشرطة لـ (١٩٠) دولة، مقرها الرئيسي مدينة ليون الفرنسية وللمنظمة أربعة لغات رسمية وهي العربية ، الإنجليزية ، الفرنسية والإسبانية، وهي تعتبر هيئة تمثل عدة حكومات اتفقت مع بعضها لتكوين جبهة ضد الجريمة، وكانت هذه الهيئة تسمى في البداية " اللجنة الدولية الأولى للشرطة الجنائية"، ثم أصبحت تسمى "اللجنة الدولية الثانية" للشرطة الجنائية، و تحولت فيما بعد إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) منذ سنة ١٩٥٦ إلى يومنا هذا، للمزيد من المعلومات ينظر: د. عبد العزيز حسن حمادي، نشاط المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وأنشطتها في ضوء القانون الدولي، ط١، الناشر القيادة العامة شرطة الشارقة- مركز البحوث الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣، ص٥٨-٦٢.

[٢] -د. خليل حسين، موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية، ج٢، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢، ص٤٣٥.

[٣] -ملكية شريط، مكافحة جرائم المخدرات بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعي والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، ٢٠١٥، ص٢١.

الفرع الثاني : دور مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودور مجلس التعاون لدول الخليج في مكافحة ظاهرة المخدرات الرقمية.

عند الحديث عن مكافحة ظاهرة المخدرات الرقمية يجب ان نشير إلى دور المكاتب الإقليمية على مستوى الرقعة الجغرافية التي نعيش عليها اي على مستوى الشرق الاوسط والمجتمع العربي بصورة عامة ، أن ظاهرة المخدرات في مجتمعاتنا ليس بمستوى الخطورة قياسا في المجتمعات الأخرى، هذا لا يعني استحالة وجودها، "بمفهوم الأرقام والإحصائيات باتت تسجل ارتفاعا مقلقا لقادة المجتمع والشعوب، وخاصة مع الانتشار السريع والتطور الهائل بالشبكات العنكبوتية (الأنترنت) وغياب الرقابة الوطنية والإقليمية عليها"[١]

أولا: دور المكتب الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مكافحة ظاهرة المخدرات الرقمية

مع صمت وتغافل جامعة الدول العربية لهذه الظاهرة ، إلا أن بعض الدول العربية تعمل على رصد ومراقبة الإمدادات التي تروج لها على المواقع الإلكترونية، والعمل على حجبها والحد من انتشارها.

لهذا يأتي دور الأجهزة الإقليمية في مكافحة الظواهر المستحدثة من المخدرات، ومن هذه الأجهزة المكتب الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٢]، "وترتكز مهمة المكتب في دعم دول المنظمة والتعاون معاً لتعزيز التدابير التي تتخذها للتصدي للتهديدات التي تفرضها الجريمة والمخدرات ومن تلك المهام"[٣].

١- تعزيز القدرة على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص والسلع.

٢- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي والشراكات الدولية للتعامل بفعالية اكبر مع المشاكل المشتركة التي تمثلها المخدرات والجريمة المنظمة.

٣- تعزيز السياسات والمؤسسات والممارسات الوطنية تصدياً للمخدرات والجريمة.

٤- تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد والالتزام بالمعايير والالتزامات الدولية.

٥- مشاركة جامعة الدول العربية وبلدان المنطقة بتنفيذ العديد من المشاريع تحت مظلة البرنامج الإقليمي.

٦- أدراج التهديدات المستجدة على الأمن البشري التي يطرحها التطور الحاصل في مجال التقنية والمعلومات الإلكترونية، والتأكيد على عمل الخبراء والباحثين المتخصصين من دول المنطقة، لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات.

٧- الترويج لأفضل الممارسات والسياسات المسنودة علمياً في مجال الوقاية من المخدرات والحد منها من خلال التثقيف والمعالجة، ولا سيما في صفوف الشباب.

---

[١] - د. نور جودة الربيعي، جريمة استيراد وتصدير المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية بقصد المتاجرة (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، ع ٣٧ ، لسنة ٢٠٢٠، ص١٣٢.

[٢] تم تأسيس المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا سنة ١٩٩٧ في القاهرة، جمهورية مصر العربية، بهدف تقديم المساعدة التقنية لبلدان المنطقة للتصدي للإتجار بالمخدرات والأشخاص والأسلحة والقطع الأثرية، وباقي أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما فيها الإرهاب والفساد وغسل الأموال وتهريب المهاجرين وغسل الأموال وغير ذلك، ويغطي المكتب جميع الدول في البرنامج الأردن الأمارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر والسودان وسوريا والعراق الإقليمي، وهي تحديدا عمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن، وبالإضافة إلى ذلك هناك (١٠) مكاتب في دول الأردن والجزائر والعراق والسودان والمغرب واليمن وتونس وليبيا وفلسطين ولبنان، ويعمل فيها اكثر من (٧٥) موظفاً، وتبذل الجهود للتوسع في تواجد المكتب في المنطقة، وافتتاح مكاتب برامج جديدة كلما تتهيأ الظروف لذلك، ينظر: د. علي احمد راغب، السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات، ط١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص ١٤٢.

[٣] --د. عبد الصمد سكر، الاستراتيجية العربية لمكافحة المخدرات، بحث منشور في المجلة العربية للقاهرة، ع١٧٦، مصر، سنة ٢٠١٢، ص ١١١.

٨- توفير الأبحاث وتحليل البيانات والخبرات بشأن الاتجاهات العالمية والإقليمية والوطنية للمخدرات والجريمة والإرهاب.

يتبين أن (المكتب الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) له رؤيا خاصة ودور في مكافحة المخدرات الرقمية، وهو ما أشار إليه هيكل البرنامج الإقليمي المنعقد في سنة ٢٠١٥، حيث جاء بتوصيات أهمها "(مواجهة كل الجرائم الإلكترونية، من خلال عقد اتفاقيات وتشريعات وطنية ودولية ومكافحة المخدرات إلكترونياً، والتماشي مع المعايير الدولية لمنع انتشار المخدرات الرقمية)"[١].

ثانيا: دور مجلس التعاون لدول الخليج في مكافحة ظاهرة المخدرات الرقمية:

لما تتمتع به منطقة الخليج العربي من الناحية الجغرافية والاقتصادية من امتيازات ،وكذلك عدم وجود الاتفاقيات والقوانين الداخلية للتصدي لها، والاعتماد على العمالة الأجنبية القادمة من دول متصدرة فيها نسب المخدرات الرقمية، والتأثر السلبي بالحضارة الغربية ، كل هذه العوامل ادت الى انتشار المخدرات الرقمية والاعتيادية على حد سواء، "على وفق التوقع الدولي فأن ما يتم ضبطه من كميات المخدرات في مجال التهريب لا يتعدى أكثر من ١٠% من أجمال الكميات الفعلية التي ينجح المهربون في تسريبها إلى الأسواق الداخلية بالنسبة للمخدرات الاعتيادية وعبر الأنترنت بالنسبة للمخدرات الرقمية حتى تجاوزت في السنوات الأخيرة ٩٠% في مجمل الحالات المضبوطة وفق الإحصائيات الرسمية"[٢].

ولاجل مكافحة هذه الظواهر اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي تدابير واجراءات تهدف الى الحد من ترويجها وانتشارها وتعاطيها ، وفعلا حققت بعض النتائج في الحد من كل الظواهر المستحدثة بما فيها المخدرات الرقمية في خطوات مؤثرة منها:

١- "دعت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في دبي لدولة الأمارات العربية المتحدة بإنشاء منصات خاصة لمكافحة ظاهرة المخدرات الرقمية والمواقع التي تروج لها، واطلق عليها (منصة الجريمة الإلكترونية)، حيث تقوم هذه المنصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية كالابتزاز والاحتيال الإلكتروني وكافة صور الجريمة الإلكترونية، وتقوم أيضا بمطاردة وحجب وحظر كل موقع يروج لظاهرة المخدرات الرقمية، وحجبت فعلياً منصة الجريمة الإلكترونية في دبي (١١) حساب للمخدرات الرقمية وضبط مروجي المخدرات الرقمية عبر تطبيق (انستغرام)"[٣].

٢- "حثت اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية والمديرية العامة لمكافحة المخدرات، وهيئة الاتصالات بمنع وصول المخدرات الرقمية إلى المستخدمين في السعودية وذلك بمراقبة المواقع الإلكترونية، وتدريب مختصين في هذا المجال، بتاريخ (١٩/مارس/ ٢٠١٦) أعلنت اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات أن احدى فرق مكافحة المخدرات التابعة لها ضبطت بمدينة الرياض أكبر مروج للمخدرات الرقمية، مع ١٢ آخرين في مختلف أنحاء المملكة"[٤].

وان لمجلس التعاون الخليجي دور مهم في تفعيل قرارات مجلس وزراء الداخلية العرب، من خلال التعاون مع الجهات الاكاديمية والبحثية والمؤسسات العلمية، ومعرفة مايتعلق بظاهرة المخدرات الرقمية ، ودراستها لاجل اتخاذ اساليب واجراءات فعالة في مكافحتها .

---

[١] -بمشاركة (١٨) دولة والتي هي (العراق والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وجنوب السودان والسعودية وعمان والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وفلسطين وسوريا والأردن وقطر واليمن، وعقد في القاهر)، ينظر: د. عادل مطر، مشكلة المخدرات، بحث منشور في المجلة الجنائية القومية، ع١١، بيروت، لسنة ٢٠٠٩، ص١٧٣.

[٢] -د. نواف سلمان الجشعمي، الشباب والمخدرات في مجلس التعاون، ط١، مكتبة عين الجامعة، الشارقة، ٢٠١٤، ص ٧٥.

[٣] - فاطمة جاسم شندي الكعبي، التعاون الدولي في مكافحة المخدرات الرقمية، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة ميسان، العراق، ٢٠٢١، ص٨٩.

[٤] - أنيس صالح جمعان، المخدرات الرقمية وإشكالية تجريمها قانونيا، بحث منشور على الموقع الإلكتروني أدناه، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١١/١٤.
https://www.facebook.com/171066819915781/photos/a.171784696510660/1748935305462250/?type=3

مما تقدم يجب على الدول العربية والاقليمية ان تعزز التعاون فيما بينها لمنع الانشطة الاجرامية غير المشروعة لظاهرة المخدرات الرقمية ، وعلى مختلف المستويات التشريعية والقضائية والتنفيذية، لان الفرصة لاتزال متاحة امام الحكومات لانقاذ الاجيال القادمة من هذه الظاهرة الفتاكة.

المطلب الثاني : الاليات الوطنية في مكافحة المخدرات الرقمية

سنتطرق الى التدابير التي اتخذتها بعض التشريعات الوطنية في مكافحة المخدرات الرقمية، و نقسم هذا المطلب الى فرعين ، نبين في الفرع الاول تصدي المشرع العراقي والاماراتي لهذه الظاهرة على اعتبار انهم يمثلون الساحة العربية، اما في الفرع الثاني نتناول دور المشرع الغربي متمثلا بالمشرع الفرنسي والانكليزي :

الفرع الاول: دور المشرع العراقي والاماراتي في مكافحة المخدرات الرقمية

اولا : دور المشرع العراقي:

لايمكن القول بتجريم تداول أو تعاطي المخدرات الرقمية وذلك لعدم وجود نص قانوني ينص على ذلك عملاً بالقاعدة العامة في التجريم، ومن ثم لا يكون للقاضي سلطة تجرم أفعال غير الأفعال التي ورد تجريمها في القانون، ولا أن يقلل او يرفع العقوبة عن ما تحدده النصوص القانونية،وهذا هو مبدأ الشرعية الجنائية والتي تقول "أن كل الأفعال تعتبر مباحة ما لم يوجد نص قانوني يعتبر الفعل جريمة، ولا يتم عقاب الشخص إلا بمقتضي نص قانوني أيضاً يحدد العقوبة، وقد تناول قانون العقوبات العراقي تأكيد ذلك في مادته الأولي بقوله " لا عقاب على فعل أو امتناع إلا بناء على قانون ينص على تجريمه وقت اقترافه ولا يجوز توقيع عقوبات أو تدابير احترازية لم ينص عليها القانون"[١].

وبذلك يمسي الترويج والاستعمال للمخدرات الرقمية مباحا ومشروعا، وهو ما يجعلها اكثر خطورة وعليه لابد من التدخل التشريعي العاجل لمواجهة هذا النقص في التشريع. وبالاخص في ظل الزيادة الكبيرة في استخدام شبكة الأنترنت في الوقت الحاضر،ولاسباب عديدة منها عند حدوث الجوائح التي تجعل جميع المؤسسات تلجأ الى ادارة اعمالها من خلال الشبكة العنكبوتية وهذا يزيد من استخدام شبكة الانترنت من قبل كافة الأفراد بمختلف الطوائف مما يجعل البعض منهم فريسة لمروجي المخدرات الرقمية.

ويمكن القول بان هذا القصور التشريعي ادى الى ان يقول كل من المتعاطين والمتاجرين والمروجين للمخدرات يؤكدون من خلال المواقع الالكترونية على اباحة وقانونية الملفات الصوتية والتي قد تكون معها مقاطع مرئية، وذلك لعدم وجود نص قانوني يمنع تحميل هذه الملفات الصوتية والمرئية حتى وإن كان لها ضرر يوازي تأثير المخدرالطبيعي.

ويرى البعض إن "عدم إمكانية احتضان أحكام قانون المخدرات والمؤثرات العقلية النافذ لهذا النوع المستحدث، يعود السبب في ذلك إلى ما تتمتع به هذه الظاهرة من طبيعة خاصة تميزها عن غيرها من الظواهر الإجرامية الآخرى"[٢].

عليه لابد ان نتصدى للمخدرات بصورة عامة والمخدرات الرقمية بصورة خاصة من خلال تضافر الجهود من قبل المؤسسات العامة ومن قبل جميع الأفراد في المجتمع، وذلك لسهولة الحصول عليها وسرعة انتشارها وصعوبة مواجهتها، وزاد من صعوبتها في الوقت الحالي هو عدم تجريم ترويج ظاهرة المخدرات الرقمية أواستخدامها، والى حين صدور قانون يجرمها، يقع على عاتق الاسرة وعلى الجهات الإعلامية في الدولة واجب نشر التوعية حول مخاطرها الصحية وأثرها السلبي على الانسان وعلى حالته النفسية والعصبية عند تعاطيها، وعلى هذا فإن مكافحة المخدرات الرقمية تتم من خلال الأسرة والإعلام وكذلك المواجهة القانونية والتشريعية وكما ياتي:-

[١] - المادة الأولي من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩م.

[٢] - د. مصطفى محمد موسى، أساليب إجرامية بالتقنية الرقمية ماهيتها... مكافحتها (دراسة مقارنة)، ط١، بلا مكان للطبع، ٢٠٠٣، ص٢٥.

١- تكون مواجهة المخدرات الرقمية أسريا من خلال التوعية المستمرة من قبل الأسرة لاولادها وشبابها،ومساعدتهم في عدم السقوط في هذه المصيدة القاتلة كما يجب على الأسرة ان تستخدم وسائل الانترنت بطريقة واعية، من خلال مراقبة الإباء والأمهات للأبناء والبنات ومتابعتهم يوميا حتى لا يقع أبنائهم فريسة لمروجي تلك المخدرات.

٢ - كما لوسائل الإعلام تأثير نفسي كبير على الفرد، حيث يتأثر الفرد اعلاميا بكل وسائل الإعلام (الجرائد والمجلات والقنوات المرئية والمسموعة والأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة)، حيث تؤثر على قراراته واختياراته وتوجهاته، لذا يجب بيان مخاطر الادمان على هذه الظاهرة، والاسهام في بناء الفرد نفسيا وثقافيا من خلال بيان مخاطر تلك المخدرات واثرها السلبي على الحالة النفسية والعصبية لمن يدمن عليها، "من خلال ارتباط الإدمان على المخدرات بانتشار جرائم السرقة والرشوة والاستغلال الجنسي وغيرها من الجرائم الأخرى، مما يوجب على تلك الوسائل مواجهة هذه الظاهرة بتغطية متميزة وديناميكية وباختيار دقيق للإنتاج الإعلامي الخارجي بما يتناسب وواقع المجتمع وعاداته وتقاليده ويساهم في القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة"[١].

٣ – اما المواجهة التشريعية للمخدرات الرقمية فتكون من خلال التدخل التشريعي السريع من قبل المشرع العراقي بحيث يتم تجريم المخدرات الرقمية انتاجا وترويجا وتداولا واستعمالا، وتحديد العقوبات الجزائية على ذلك. إن كل مايتعلق بالمخدرات الرقمية من الإنتاج أو الترويج أو الاستعمال- يتم من خلال الوسائل الإلكترونية وشبكة الإنترنت مما يجعلها الكترونية،لذا يجب تجريم المخدرات الرقمية من خلال قانون جرائم المعلوماتية وليس من خلال قانون المخدرات والمؤثرات العقلية، نظراً لأن كل النصوص المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية لا تنطبق على المخدرات الرقمية. فالمخدرات الرقمية ليست ذات طبيعة مادية كما هو الحال في المخدرات والمؤثرات العقلية والتي عرفها القانون بأنها "مواد طبيعية أو تركيبية"[٢].

نقترح بعض النصوص القانونية لتجريم ظاهرة المخدرات الرقمية وعلى مجلس النواب العراقي أن ينص عليها في (مشروع قانون الجرائم المعلوماتية) والذي جرى إعداده منذ فترة طويلة في المجلس ولحد الأن نامل ان يتم تشريعه باقرب وقت.

النصوص المقترحة:

١- يعاقب بالسجن المشدد أو السجن كل من ينتج مقاطع رقمية لها تاثير على العقل كتاثير المخدرات الطبيعية من خلال شبكة الإنترنت أو غيرها من الوسائل الأخرى، او يروج لها.

٢- يعاقب بالسجن كل من انشأ موقعاً رقميا يهدف الى ترويج وبيع المقاطع الرقمية المخدرة ويكون لها تأثير المخدرات التقليدية على الشخص المستمع لها نفسيا وعصبيا وجسديا.

٣- "يعاقب بالحبس أو الغرامة كل من يستمع إلى مقطعا رقمياً يكون له تأثير المواد المخدرة أو أي تأثير أخر على العقل، على أن يشتمل الحكم الصادر من المحكمة بضرورة إجراء فحص طبي شامل للمتهم المستخدم لتلك المقاطع الرقمية ومعالجته صحياً وبدنياً و نفسياً في أحدى المستشفيات أو المراكز التابعة لوزارة الصحة قبل أن يتم تنفيذ العقوبة المقررة عليه، وإلى جانب التجريم القانوني فيجب على جميع الهيئات والجهات الحكومية في الدولة التعاون فيما بينها لوقف انتشار هذه الظاهرة الخطيرة والتي يمكن أن تدمر الشباب ومستقبل الوطن، وغلق كافة المواقع الإلكترونية التي تروج وتبيع المخدرات الرقمية"[٣].

ثانيا : دور المشرع الاماراتي :

دولة الأمارات الدولة السباقة في اتخاذ تدابير جريئة فيما يخص المخدرات الرقمية بشكل خاص، والمخدرات التقليدية عامة، والقيام باجراءات من قبل السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية) لدولة

[١] - د. أحمد مطهر عقبات، دور وسائل الإعلام في الوقاية من المخدرات، ورقة عمل مقدمة في ندوة " دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات" جامعة نايف في الفترة من ٢-٢٠٠٧/٤/٤، المملكة العربية السعودية، ص٧

[٢] - المادة (١ /أولاً وثانياً) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧

[٣] - د.عمار تركي عطية: المخدرات الرقمية بين التجريم والإباحة في التشريع العراقي،مصدر سابق، ص٣٩٢.

الأمارات،اذ انشأت قسم مكافحة الترويج الإلكتروني للمخدرات، الذي قام بدوره بالتنسيق مع هيئة الاتصالات فحجب وإغلق العشرات من المواقع إلكترونية التي روجت للمخدرات، وعمل القسم على التحري عن المواقع التي تروج للمخدرات والمؤثرات العقلية الالكترونية وحجبها، ورغم صعوبة ذلك باعتبار الكثير من هذه المواقع تعمل خارج إقليم الدولة، "إلا أن التعاون مع أجهزة المخدرات في الدول التي تقع تلك المواقع ضمن اختصاصها الجغرافي للحد منها وضبط القائمين عليها قلل من تلك الصعوبات"[١].

وكان للسلطة التشريعية في دولة الأمارات خطوه كبيرة في مكافحة هذه الظاهرة، اذ شرعت قانون مكافحة تقنية المعلومات، والذي نص على: "يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو أدار موقعا إلكترونيا أو أشرف عليه أو نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية، أو وسيلة تقنية معلومات، للإتجار أو الترويج للمخدرات أو المؤثرات العقلية وما في حكمها أو كيفية تعاطيها أو لتسهيل التعامل فيها في غير الأحوال المصرح بها قانونا"[٢]

وكان للقضاء الإماراتي دورا كبير في مكافحة ظاهرة المخدرات الرقمية ،اذ أصدرت محكمة تمييز دبي قرار حكم جاء فيه "من المقرر ان جريمة تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة يتوافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص بقصد تعاطي المخدرات يتحقق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطي الغير للمخدرات وتهيئه الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطي المخدرات أيا كانت الطريقة أو مقدار هذه المساعدة"[٣].

نجد ان الامارات هي الدولة العربية الوحيدة التي جرمت المخدرات الرقمية ومن خلال كافة سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، ونامل من مشرعي الدول العربية وخصوصا المشرع العراقي ان يحذو حذو المشرع الاماراتي لتحقيق هدف الحد من انتشار هذه الظاهرة الخطرة.

الفرع الثاني : دور المشرع الفرنسي والبريطاني في مكافحة المخدرات الرقمية

اولا : دور المشرع الفرنسي

تعد فرنسا اكثر الدول الغربية تشددا في التصدي للمخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك لانتشارها الواسع وخاصة بين الوسط الشبابي والمهاجرين الى فرنسا، وتعتمد الأجهزة المختصة في تدابيرها القانونية لمكافحة المخدرات إلى مجموعة من التشريعات المختلفة والقوانين النافذة، و"التي تعد المصدر القانوني الوطني لممارسة السلطات المختصة إجراءاتها لمكافحة المخدرات وقمع ومعاقبة متعاطيها وحماية المجتمع من آثارها الضارة والسلبية"[٤].

ولو تمعنا في التشريعات الفرنسية وجدناها تبدأ بقانون العقوبات وتنتهي بتشريعات الصحة العامة والتي سنبينها بصورة مختصرة وكما يلي:-

١-قانون العقوبات الفرنسي: "عالج المشرع الفرنسي المخدرات والمؤثرات العقلية من خلال القسم الرابع من المادة (٣٧-٢٢٢) في فقرتها الثانية من قانون العقوبات الفرنسي النافذ والتي تعاقب كل من سهل بأي وسيلة كانت الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية بالحبس لمدة (١٠)

---

[١] - قرار إداري رقم ٣٣٠ لسنة ٢٠١١ باستحداث قسم "مكافحة الترويج الإلكتروني" ضمن الإدارة العامة لمكافحة المخدرات الاتحادية بوزارة الداخلية لدولة الأمارات يختص بمكافحة المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت المتورطة في تجارة المخدرات والترويج لتعاطيها والقبض على القائمين عليها بالتنسيق مع الجهات المعنية محلياً ودولياً، والجدير بالذكر تعتبر دوله الإمارات أول دولة في المنطقة تستحدث تنظيمية خاصة لمكافحة جرائم ترويج المخدرات عبر الإنترنت، والذي من خلاله تعزز الإدارة وجودها في الفضاء الإلكتروني بدوريات إلكترونية، لرصد إساءة استخدام هذه المواقع في الترويج للمؤثرات العقلية وتعاطيها.

[٢] - ينظر: المادة (٣٦) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لدولة الإمارات رقم ٥ لسنة ٢٠١٢.

[٣] - د. عمر عبد المجيد مصبح، الإشكاليات الجزائية في تكييف "المخدرات الرقمية"، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أحمد رايا، أدرار، ع١، الجزائر، لسنة ٢٠١٧، ص٢٣٣-٢٣٤.

[٤] -د. مسلم طاهر حسون، التدابير الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، بحث منشور على مجلة كلية ابن خلدون الجامعة، ع٦٦، ج١، بغداد، حزيران ٢٠٢٢، ص٥٧٠.

سنوات وبغرامة مالية قدرها (٧٥٠٠٠٠٠) يورو، وعلى هذا الأساس قامت محكمة الإستئناف (Douai) بإدانة موقع إنترنت (Proselyt.com) لأنه قام بنشر معلومات حول كيفية تعاطي مخدرات القنب وأماكن بيعه"[١].

٢- قانون الصحة العامة لعام ١٩٥٣: يتكون هذا القانون من قسم تشريعي، وقسم تنظيمي، تم تشريعه لحماية الصحة العامة، وتأمين الرعاية الصحية طبقا لأفضل المعايير للحفاظ على الصحة العامة بصورة عامة ومكافحة المخدرات بصورة خاصة.

٣- قانون مكافحة المخدرات رقم (٧٠- ١٣٢٠) في ٣١/ ١٢/ ١٩٧٠ المعدل: يختص هذا القانون بالتدابير الاحترازية والقمعية والصحية و الإدارية في مكافحة المخدرات والإتجار غير المشروع بها وبالمواد السامة واستخدامها، "لأجل ذلك يعد هذا القانون اللبنة الأساسية المنظمة للأجهزة المختصة الفرنسية في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية منذ دخوله حيز التنفيذ عام ١٩٧١ وحتى الأن"[٢].

من خلال ماتقدم يتبين ان المشرع الفرنسي تصدى للمخدرات بكافة الوسائل وبمختلف الطرق إلا أنه لم يتطرق لهذه الظاهرة (المخدرات الرقمية)، "أنما تم وضع هذه الظاهرة من قبل اللجان المختصة في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في فرنسا تحت المراقبة وعن كثب"[٣].

ثانيا : دور المشرع البريطاني

في بريطانيا لا توجد تشريعات مكتوبة تتصدى لظاهرة الجرائم الإلكترونية المستحدثة، بسبب كون النظام القانوني البريطاني يعتمد على السوابق القضائية، غير إنه في سنة١٩٩٠ صدر في بريطانيا قانون تحت مسمى "قانون استخدام الكمبيوتر، تناول المسؤولية الجنائية الناشئة عن الجرائم الإلكترونية في القسم الثامن عشر من خلال ثلاثة بنود، تضمن البند الأول الدخول المحظور على مواد الكمبيوتر، وتناول الثاني الدخول المحظور بقصد التسهيل والتحضير على الجرائم، واحتوى الثالث جرائم حظر تبديل أو تحويل مواد الكمبيوتر"[٤].

ولم يذكر هذا القانون أو غيره في المملكة المتحدة ظاهرة المخدرات الرقمية بالرغم من انها تعتبر من الدول الأولى التي ظهرت فيها هذه الظاهرة ، و"الأدلة كثيرة بخصوص هذا الجانب منها ما نشرته المجلة البريطانية سنة ٢٠٠٣ المختصة في مجال علم النفس الإنساني أن (الرنين الأذني) – المخدرات الرقمية- يساعد في تحفيز عمليه الاسترخاء وزيادتها"[٥].

ان قيام "أحد المبرمجين البريطانين بتطوير تطبيق (SbaGen) الذي وضع هذا التطبيق كمحاوله تجريبية، لأنه أراد من ذلك أن يقوم باختبار تجريبي من خلال استخدام نغمات صوتية مختلفة لقياس مدى تأثيرها في تحسين الحالة العاطفية الخاصة به ومحاولة تحسين الأحلام والمقدرة على استدعائها، من خلال التأثير على تغيير بعض الموجات الطبيعية المتمركزة في الدماغ (ألفا، بيتا،

---

[١] - هبة نبيلة هروال: جرائم الانترنت ، دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة ابي بكر بلقايد/ تلمسان، الجزائر، ٢٠١٤م، ص٢٥٨.

[٢] - بهية بركات، الإدمان على المخدرات وتأثيره على السلوك الإجرامي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خالد، ٢٠٠٨، ص٢٢.

[٣] - علما ان هنالك العديد من الدراسات العلمية والقانونية التي تم أجرائها على ظاهرة المخدرات الرقمية في فرنسا من قبل المختصين والباحثين تثبت وجودها على الواقع وتبين (أثارها- أنواعها- الية استخدامها وغير من التفاصيل الآخر التي تتعلق بهذه الظاهرة)، لأنه بمجرد كتابة المخدرات الرقمية باللغة الفرنسية على شبكة المعلومات "الأنترنت" ستجد هنالك المئات من البحوث والدراسات حول ظاهرة المخدرات الرقمية، للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع زيارة الموقع الإلكتروني أدناه تاريخ الزيارة ٢٢/٨/ ٢٠٢٤ https://www.elle.fr/Societe/News/Les-drogues-numeriques-seduisent-les-jeunes-1306551

[٤] - عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والأنترنت في القانون العربي النموذجي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص٧-٨.

[٥] - محمد صايل الزيود وطارق عوده، مستوى طلبة الجامعة الأردنية بظاهرة المخدرات الرقمية، بحث منشور على مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مج٤٦، ع١، ٢٠١٩، ص٨٧.

دلتا، ثيتا)، ومن خلال هذه البرمجية واستنادا عليها تم تطويرها وأنشاء برمجية (I- Doser)"[1] ، "التي أصبحت ظاهرة برمجية لشركة عالمية تم من خلالها الترويج للفكرة القائمة على تكنولوجيا الرنين الأذني -المخدرات الرقمية- باستخدام النغمات الصوتية ذات الموجات الطويلة لمحاكاة الموجات الطبيعية في الدماغ، وتقديم ما سمي بالفكرة (الجرعات الرقمية) لكلتا الأذنين، لكافة أنواع الأذواق والمزاج التي يمكن تخيلها، ومن الشروط التي أشارت إليها شركة (I- Doser) من خلال عمليه الترويج، ضرورة ان لا يقل عمر المتعاطي عن ١٨ عاما كحد أدناه"[2].

يتضح من الفقرة اعلاه بأن السلطات البريطانية لا تبالي فيما اذا اثرت ظاهرة المخدرات الرقمية على مجتمعها ام لا ، والأدهى نجدها داعمه لمثل هكذا ظواهر وتعمل على تطويرها وتوسيع مجالها، وهذا يؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة وانتشار اثأرها السلبية على المجتمعات الآخرى، وان اغلب التشريعات الوطنية لم تتطرق للمخدرات الرقمية بصورة مباشرة رغم وجود مؤشرات كبيرة لهذه الظاهرة في كل المجتمعات، و لم يكافحوا هذه الظاهرة بقانون، ولكننا نجد بعض الدول تسعى لاصدار مثل هذه التشريعات.

[1] - أن موقع ((I- Doser يعد الأشهر عالميا في مثل هذا النوع من التجارة والترويج، ألا أن هنالك مواقع أخرى يمثل النسخة الأوروبية يدعى (Digipill.com) ويمكن ترجمته بـ(الحبوب الرقمية) ومقره لندن، يقدم تقنيات مشابهة لما يقدمه موقع (I-Doser)، بالرغم من أنه يستخدم التقنيات السمعية ذاتها التي يستخدمها (I- Doser) في إيصال الجرعات الرقمية للمستخدم، مثل استخدام سماعات عالية الجودة، وتهيئة مكان الاستخدام بحيث يكون في مكان هادئ، والتهيئة النفسية للمستخدم، ألا ان مسوقي موقع (Digipill.com) يزعمون انهم يختلفون تماما عن (I- Doser)، ففي صفحة التعريف الخاصة بهم يذكر (Brian Colbert) مخترع الحبوب الرقمية، وهو متخصص في العلاج النفسي، انه يعتمد مبدأ الإيحاء النفسي وليس النقر في الأذنين، كما يفعل الـ (I- Doser)، ويؤكد ان منتجه يعتمد على مخاطبة الشعور والوصول إلى منطقة اللاوعي لدى المستخدم لأشعاره ومساعدته على تحقيق النشوة التي يريدها، فمثلا اذا كان يريد النوم فما عليه ألا اختيار الملف الصوتي حبوب النوم العميق (sleep deeply) والاستماع إلية وفق التعليمات لبعض دقائق ليجد نفسه يغط في نوم عميق، وهكذا باقي المنتجات الآخرى التي يزعم الموقع أنه يمكن أن يحصل عليها المستخدمون= =وفقا لطبيعة احتياجاتهم النفسية، فيعرض في صفحته الرئيسية ان الموقع يقدم حبوبا لتقليل الضغط، أو الاضطرابات النوم، الإقلاع عن التدخين، وتقليل التوتر والتحفيز...وغيرها، ينظر: د. عبد الرحمن عسيري، أدمان المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي، ندوة علمية ينظمها مركز الدراسات والبحوث وإدارة المؤتمرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، خلال فترة من ٧ إلى ٩ جماد الأول ٢٠١٦. أيضا ينظر: د. فاطمة فايز عبده قطب، موسيقى "المخدرات الرقمية" التي يتم ترويجها عبر مواقع الشبكات الاجتماعية وتأثيرها في طلاب الجامعة، بحث منشور على مجلة العربية لبحوث الأعلام والاتصال، كلية الأعلام جامعة الأهرام الكندية، ع٣٠، مصر، لسنة ٢٠٢٠، ص٨١٠.

[2] - المبرمج البريطاني يدعى (Jim-Peters) نقلا عن: محمد صايل الزيود وطارق عوده، مصدر سابق، ص٨٧.

الخاتمة :

انهينا بفضل الله هذا البحث الموسوم بـــــــ(اليات مكافحة المخدرات الرقمية)، وبينا ان هذا الموضوع في غاية الأهمية، في ظل انتشار ظاهرة المخدرات الرقمية على مواقع الأنترنت، وبما يمثل من تهديد كبير لأمن المجتمع، ويجعل الشباب عرضة للوقوع فريسة لمروجي هذه الظاهرة، واشرنا الى سرعة التدخل من قبل الحكومات في مواجهة هذه المشكلة الخطيرة وفي كافة المجالات القانونية والإعلامية والصحية وغيرها، وقد توصلنا في نهاية البحث الى بعض النتائج والتوصيات، نبينها تباعا :-

اولا: النتائج:

١- المخدرات الرقمية نشأ كعلاج للمرضى ويسمى العلاج (النقر على الذنين) وليس كما هو الحال في الوقت الحاضر، اذ ان المجرمونطورها لتصبح نوع من المخدرات الرقمية وامسى الادمان عليها وانتشارها والاتجار بها.

٢- يتم تنصيع مقاطع رقمية-صوتية أو صوتية ومرئية- وتحويلها الى مخدرات رقمية إلكترونية معينة لتخدع الدماغ من خلال ارسال ذبذبات مختلفة التردد بشكل بسيط لكل أذن، مما يؤثر على مراكز الإحساس في المخ الأمر الذي يؤدي الى إحساس معين يشبه أحساس تعاطي المخدرات التقليدية.

٣- لابد من التعاون الدولي في مواجهة مثل هذه الجرائم الالكترونية، لان هذه الظاهرة تتمتع بخصائص معينة، متمثلة باستخدام شبكة الانترنت، ويتم تصنيعها بالوسائل الالكترونية، ومن الصعوبة السيطرة عليها ، لسرعة انتشار وتداولها.

٤- معوقات انتشار المخدرات الرقمية اقل بكثير من معوقات المخدرات التقليدية، واسعارها رخيصة جدا، وغير محسوسة ، ويمكن ان تتاح للجميع كونها تستخدم الوسائل الالكترونية وتقنيات الانترنت، ولا توقف عند الحدود وتنتشر بصمت وسهولة.

٥- اغلب تشريعات الدول العربية والغربية تفتقر الى النصوص التي تتصدى للمخدرات الرقمية، وكذلك نجد المواثيق الدولية تعاني نفس الاسباب المتمثل بالقصور التشريعي العام دوليا ووطنيا.

٦- لا يوجد نص قانوني في التشريع العراقي حتى كتابة هذه السطور يجرم إنتاج أو ترويج أو استعمال المخدرات الرقمية، مما يجعلها في نطاق المشروعية والإباحة.

ثانيا : المقترحات:

١ – لغرض الوقاية من ظاهرة المخدرات الرقمية لابد من التصدي لعوامل نشؤها، بتظافر جهود مؤسسات الدولة من خلال تغيير ظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والتخلص من اثارها السلبية ايضا.

٢ – ان النقص التشريعي في تجريم هذه الظاهرة في قانون المخدرات او ايجاد قانون جديد للحد من انتشار المخدرات الرقمية واستعمالها وترويجها ، والذي لحد الان في اروقة البرلمان.

٣- على المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة عقد الندوات في المدارس والجامعات والنوادي وغيرها من الأماكن الأخرى، وكذلك على الاسرة واجب كبير في تنشئة جيل متنور بعيد عن السقوط في هذه الافة القاتلة، والحفاظ على الشباب والفتيات.

٤-على وزارة الصحية العراقية القيام باجراء دراسات وابحاث علمية لتوعية الشباب والفتيات بخطورة المخدرات الرقمية والتصدي لها والوقاية منها، وكذلك على مراكز البحوث الطبية والنفسية القيام بأبحاث علمية معتمدة لبيان تأثير المخدرات الرقمية على مستخدميها، واعلان نتائج تلك البحوث بكل شفافية تامة عن ظاهرة المخدرات الرقمية.

٦- نامل من الدول العربية أن تتعاون فيما بينها وتعقد اتفاقية دولية تجرم وتمنع المخدرات الرقمية من خلالها يتم تجريم ومنع إنتاج وترويج وبيع واستعمال المخدرات الرقمية، وتضع الوسائل والآليات اللازمة لمواجهة هذا الخطر الكبير.

٧ – ندعو الامم المتحدة الى انشاء محكمة تختص بالجرائم الالكترونية، واعتبار كل الجرائم الالكترونية جرائم دولية، ومحاكمة مرتكبي جريمة المخدرات الرقمية ، وتعد من ضمن الاختصاص القضائي العالمي،او ان تضاف الى الجرائم التي تنظرها المحكمة الجنائية الدولية.
٨ – اضافة بند للمادة الاولى من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧م يبين ان ظاهرة المخدرات الرقمية مشمولة باحكام هذا القانون.

المصادر:

اولا: الكتب:

١-د. حسين محمد بيومي الشيخ، المخدرات الرقمية الإلكترونية "دراسة فقهية مقارنة"، ط١، مكتبة لوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠٢١م.
٢-د. خليل حسين، موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية، ج٢، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢م.
٣-عبد الفتاح بيومي حجازي، مكافحة جرائم الكمبيوتر والأنترنت في القانون العربي النموذجي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.
٤-د. عبد العزيز حسن حمادي، نشاط المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وأنشطتها في ضوء القانون الدولي، ط١، الناشر القيادة العامة شرطة الشارقة- مركز البحوث الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣م.
٥-د. علي احمد راغب، السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات، ط١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٦م.
٦-عمر محمد بن يونس، المخدرات والمؤثرات العقلية عبر الإنترنت، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠٠٤م.
٧-د. فخري محمود خليل، جرائم البلطجة الإلكترونية تتحدى التشريعات والقضاء وتدعم المجرم والجريمة المستحدثة دراسة مقارنة، ج١، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠١٩م.
٨-محمد فتحي محمد، إدمان المخدرات والمسكرات بين الواقع والخيال من منظور التحليل النفسي اللاكاني، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١١م.
٩- محمود الشديفات، المخدرات (الخدر وفساد العقل) دراسة في ظاهرة انتشار المخدرات في الوطن العربي وسبل الوقاية، دار الآفاق، عمان، ١٩٩٦م.
١٠-د. مصطفى محمد موسى، أساليب إجرامية بالتقنية الرقمية ماهيتها... مكافحتها (دراسة مقارنة)، ط١، بلا مكان للطبع، ٢٠٠٣ م.
١١-د. نواف سلمان الجشعمي، الشباب والمخدرات في مجلس التعاون، ط١، مكتبة عين الجامعة، الشارقة، ٢٠١٤م.

ثانيا: الرسائل والاطاريح:

١- إياد إبراهيم حسن، المواجهة الجنائية للمخدرات الرقمية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق- جامعة تكريت، العراق، ٢٠٢٢م.
٢- بهية بركات، الإدمان على المخدرات وتأثيره على السلوك الإجرامي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خالد، ٢٠٠٨م.
٣- فاطمة جاسم شندي الكعبي، التعاون الدولي في مكافحة المخدرات الرقمية، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة ميسان، العراق، ٢٠٢١م.
٤- محمد عبد الخالق الراجح، المخدرات الرقمية نحو سياسة تجريميه في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق ، جامعة جرش، الأردن ٢٠١٩م.
٥- ملكية شريط، مكافحة جرائم المخدرات بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعي والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، ٢٠١٥م.

ثالثا: البحوث والندوات واوراق العمل:

١- -د. أحمد عبد الرحمن، ابو سريع، بحث حول (استخدام الأنترنيت في تعاطي المخدرات الرقمية)، الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق، وزارة الداخلية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٠، ص٧، متاح على الموقع الإلكتروني http://www.child-trafficking.org/sites/default/files/14.pdf تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٦/١٤.

٢- د. أحمد مطهر عقبات، دور وسائل الإعلام في الوقاية من المخدرات، ورقة عمل مقدمة في ندوة " دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات" جامعة نايف في الفترة من ٢-٢٠٠٧/٤/٤، المملكة العربية السعودية.

٣- أنيس صالح جمعان، المخدرات الرقمية وإشكالية تجريمها قانونيا، بحث منشور على الموقع الإلكتروني أدناه، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/١١/١٤.
https://www.facebook.com/171066819915781/photos/a.171784696510660/1748935305462250/?type=3

٤- د. بلقيس عبد الرحمن، المخدرات الرقمية "حقيقتها وآثارها" ، مجلة العدل –المكتب الفني بوزارة العدل، عدد (٤٨) السنة (١٩)، المملكة العربية السعودية ٢٠١٧ م .

٥- هبة نبيلة هروال: جرائم الانترنت ، دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة ابي بكر بلقايد/ تلمسان، الجزائر، ٢٠١٤م.

٦- د. خالد محمد شعبان، ظاهرة إدمان المخدرات الصوتية الرقمية، بحث منشورفي مجلة كلية الشريعة والقانون ، عدد(٢) مجلد (٢١)، مصر،٢٠١٩ م.

٧- د. خضر بارون، ندوة علمية بعنوان (المخدرات الرقمية وغياب التشريع والبحث العلمي) متاح على الموقع الإلكتروني https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news تاريخ الزيارة ١٣/ ٢٠٢٤/٨م.

٨- د. زينب عبد الكاظم حسن، المخدرات الرقمية، ورقة مقدمة إلى ندوة المخدرات الرقمية بجامعة نايف، المملكة العربية السعودية ٢٠١٦م.

٩- د. سرحان حسن المعيني، المخدرات الرقمية وآثارها (دراسة استطلاعية على طلاب الجامعات والمدارس) بحث منشور على الموقع الإلكتروني أدناه تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٦/٢٢ https://platform.almanhal.com/Files/2/36474

١٠- د. عادل مطر، مشكلة المخدرات، بحث منشور في المجلة الجنائية القومية، ع١١، بيروت، لسنة ٢٠٠٩م.

١١- د. عبد الصمد سكر، الاستراتيجية العربية لمكافحة المخدرات، بحث منشور في المجلة العربية للقاهرة، ع١٧٦، مصر، سنة ٢٠١٢م.

١٢--د.عمار تركي عطية: المخدرات الرقمية بين التجريم والإباحة في التشريع العراقي، بحث منشور في مجلة كلية القانون،جامعة ذي قار، العدد/٢٦، المجلد / ١٦، عام ٢٠٢٣م.

١٣- د. عمر عبد المجيد مصبح، الإشكاليات الجزائية في تكييف "المخدرات الرقمية"، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أحمد رايا، أدرار، ع١، الجزائر، لسنة ٢٠١٧م.

١٤- د. غازي حنون خلف، المخدرات الرقمية، مجلة رسالة الحقوق- جامعة البصرة، السنة العاشرة عدد(٣)،العراق ٢٠١٨م.

١٥- د. فاطمة فايز عبده قطب، موسيقى "المخدرات الرقمية" التي يتم ترويجها عبر مواقع الشبكات الاجتماعية وتأثيرها في طلاب الجامعة، بحث منشور على مجلة العربية لبحوث الأعلام والاتصال، كلية الأعلام جامعة الأهرام الكندية، ع٣٠، مصر، لسنة ٢٠٢٠م.

١٦- فهيمة كريم المشهداني، المخدرات الرقمية بين الثابت والمستحدث، مجلة الرواق- المركز الجامعي أحمد زبانة، عدد(٥) ، ٢٠١٧م.

١٧- د. كريم عواد برسيم، المخدرات الرقمية وأثارها المستقبلية على سلوك الشباب العربي " العراق نموذجاً"، مجلة إمسيا- جمعية إمسيا التربوية، عدد(١٣، ١٤) مصر، ٢٠١٨م.

١٨ - ليلي ميسوم، المخدرات الرقمية "ظهور إدمان جديد عبر شبكة الإنترنت" ، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية ، عدد(٢١)، الجزائر ٢٠١٦م.
١٩- د. محمد سيد شحاتة، المخدرات الرقمية بين الحقيقة العلمية والشريعة الإسلامية والهالة الإعلامية، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مجلد (٨) عدد(٨٣)، مصر ٢٠١٩م.
٢٠- محمد صايل الزيود وطارق عوده، مستوى طلبة الجامعة الأردنية بظاهرة المخدرات الرقمية، بحث منشور على مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مج٤٦، ع١، ٢٠١٩م.
٢١- د. محمد مرسي، أدمان المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي، ندوة علمية ينظمها مركز الدراسات والبحوث وإدارة المؤتمرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، خلال فترة من ٧ إلى ٩ جماد الأول ٢٠١٦.
٢٢- د. مسلم طاهر حسون، التدابير الدولية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، بحث منشور على مجلة كلية ابن خلدون الجامعة، ع٦٦، ج١، بغداد، حزيران ٢٠٢٢م.
٢٣ - د. نور جودة الربيعي، جريمة استيراد وتصدير المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية بقصد المتاجرة (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، ع ٣٧ ، لسنة ٢٠٢٠م.
٢٤- د. وجدان التجاني الصديق، التحديات التي تواجه الأسرة في الوقاية من المخدرات الرقمية، ورقة علمية مقدمة في ندوة المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي، جامعة نايف في الفترة من ١٦-٢٠١٦/٢/١٨، المملكة العربية السعودية.

رابعا : القوانين والاتفاقيات الدولية:

١- قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩م.
٢- قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧م.
٣- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لدولة الإمارات رقم ٥ لسنة ٢٠١٢م.
٤- - قانون الصحة العامة الفرنسي لعام ١٩٥٣م.
٥- قانون مكافحة المخدرات الفرنسي رقم (٧٠- ١٣٢٠) في ٣١/ ١٢/ ١٩٧٠ المعدل.
٦- قانون استخدام الكومبيوتر البريطاني لسنة ١٩٩٠م.
٧- اتفاقية المخدرات لسنة ١٩٦١، المعدلة ببروتوكول في عام ١٩٧٢م.
٨- اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١م.
٩- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨